

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في البحرين لعام 2017

الملخص التنفيذي

يعلن الدستور أن الإسلام هو الدين الرسمي وأن الشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع. يكفل الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك حرمة أماكن العبادة، والحرية في ممارسة الشعائر الدينية. ويكفل الدستور الحق في التعبير عن الآراء ونشرها شريطة ألا تنتهك "المعتقدات الأساسية للعقيدة الإسلامية." يحظر القانون المطبوعات المناهضة للإسلام ويفرض عقوبة السجن "لتعريض دين الدولة الرسمي للهجوم والنقد." في يوليو/تموز، أقرت الحكومة "قانون الأسرة" الموحد الذي ينظم الأحوال الشخصية ليشمل حقوق الميراث وحضانة الأطفال والزواج والطلاق للمسلمين السنة والشيعية على حد سواء. وقد استمرت الحكومة في استجواب وتوقيف واعتقال رجال الدين الشيعة وأفراد المجتمع والسياسيين المعارضين. في 21 مايو/أيار، حُكِم غيابياً على الشيخ عيسى قاسم، الذي تعتبره وسائل الإعلام رجل الدين الشيعي البارز في البلاد، بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ (كان قاسم يعيش قيد الإقامة الجبرية في بيته بحكم الواقع) بتهمة غسل الأموال وجمع الأموال دون ترخيص حكومي. في 23 مايو/أيار نفذت قوات الأمن عملية لإخلاء محتجين مؤيدين لقاسم وكانوا قد أغلقوا الطرق المحيطة بمقر إقامة قاسم منذ شهر يونيو/حزيران 2016، مما أسفر عن خمس وفيات، وإعتقال 286 شخصاً وإصابة 31 ضابط شرطة. استمرت الشرطة حتى نهاية العام في تقييد الوصول إلى حي الدراز ذي الغالبية الشيعية حيث يعيش قاسم. في 4 ديسمبر/كانون الأول، سمحت الحكومة لقاسم بمغادرة منزله للمرة الأولى منذ شهر يونيو/حزيران 2016، وذلك ليتلقى العلاج لبضعة أيام في مستشفى خاص. في 3 أبريل/نيسان، ألغت أعلى محكمة استئناف في البلاد، وهي محكمة الاستئناف، حكم محكمة الاستئناف بالسجن لمدة تسع سنوات للشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق السياسية المعارضة الموالية للشيعية، وأبقت على الحكم الأصلي بالسجن لمدة أربع سنوات. في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، قدمت وزارة العدل والشؤون الإسلامية تهم تجسس جديدة ضد سلمان، وذلك بتهمة التآمر مع قطر لتقويض الحكومة عام 2011. في فبراير/شباط رفضت محكمة الاستئناف طلب جمعية الوفاق بوقف قرار حل الجمعية وتصفية أصولها، وأبقت على حكم محكمة الاستئناف الصادر في سبتمبر/أيلول 2016 الذي رفض طلب جمعية الوفاق. وقد نشرت منظمات حقوق إنسان دولية مجدداً تقارير تفيد بأن السجناء الشيعة معرضون للترهيب والتحرش وسوء المعاملة من قبل حراس السجن بسبب انتمائهم الديني. وقال ممثلو الطائفة الشيعية بأن هناك تمييز متواصل في التوظيف الحكومي والتعليم والنظام القضائي. ولا زال مسؤولون حكوميون يذكرون بأن بعض أعضاء المعارضة الشيعية يدعمون الإرهاب. سمحت الحكومة للجماعات الشيعية بتسيير مواكب لإحياء ذكرى عاشوراء والأربعين في أنحاء البلاد بدون تدخل يُذكر من الحكومة. في سبتمبر/أيلول، أطلق الملك "إعلان البحرين" الذي يدعو جميع المؤمنين إلى "التبرؤ من الممارسات على شاكلة التشجيع على التشدد والتطرف، والتفجيرات الانتحارية، وتشجيع الاسترقاق الجنسي، وإساءة معاملة النساء والأطفال." وفقاً للمجموعات الدينية غير المسلمة، لم تتدخل الحكومة في شعائرهم الدينية وشجعت على التسامح إزاء معتقدات وتقاليد الأقليات الدينية.

وفقاً لتقارير إخبارية محلية، استخدمت بعض الجماعات المتطرفة خلال العام الأجهزة المتفجرة محلية الصنع والأسلحة النارية للهجوم على الشرطة، ثم أعلنت مسؤوليتها مستخدمة مصطلحات دينية شيعية لتبرير هجماتها، وقد لقي أربعة ضباط شرطة حتفهم في هذه الهجمات. رداً على ذلك، باشرت الحكومة التحقيق في الهجمات وحاكمت أعضاء في الجماعات الشيعية، وألقت باللائمة على إيران لدعمها المادي لهذه الجماعات المتطرفة. ذكر ممثلو الطائفة الشيعية أن ارتفاع معدل البطالة وانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للشيعية قد تفاقم بسبب استمرار التمييز ضد الشيعة في القطاعين الخاص والعام، مما زاد من

التوترات بين الطائفتين الشيعية والسنية. وقد ظهرت على وسائل التواصل الاجتماعي تعليقات ضد الشيعة والسنة على حد سواء، بما في ذلك ادعاءات بأن قادة شيعة بارزين يدعمون الإرهاب أو يشاركون فيما يسمى "سلوك الخيانة"، بينما يستخدم آخرون ألفاظاً نابية لوصف السنة. وفقاً لجماعات دينية غير مسلمة، كانت هناك درجة عالية من التسامح في المجتمع إزاء معتقدات الأقليات الدينية وتقاليدها، رغم أن التوجهات المجتمعية والأعراف السائدة ثبّطت التحول عن الإسلام.

التقى السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة الأمريكية والمسؤولون الحكوميون الأمريكيون الذين زاروا البلاد بالمسؤولين الحكوميين لحثهم على وضع حد للتمييز ضد الشيعة في مجال العمل والتعليم، ومتابعة عملية المصالحة بين الحكومة والمجتمعات الشيعية، والسماح للسجناء بممارسة شعائهم الدينية. في أغسطس/ آب، دعا وزير الخارجية الأمريكية الحكومة "للتوقف عن التمييز ضد الطوائف الشيعية"، كما واصل المسؤولون الأمريكيون دعوة الحكومة للسعي لإصلاحات سياسية تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني. اجتمع موظفو السفارة بشكل دوري مع الزعماء الدينيين من كافة الأديان وممثلي منظمات غير حكومية لمناقشة الحرية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة إلى أن تعداد السكان يبلغ حوالي 1,4 مليون نسمة (تقديرات يوليو تموز 2017). من إجمالي السكان، يبلغ عدد المواطنين 677.000 وفقاً لتقديرات الحكومة المحلية لعام 2017 وهي أحدث التقديرات المتوفرة. ووفقاً لتقديرات الولايات المتحدة، يشكل المسلمون 70 في المائة من مجموع السكان؛ ويشكل المسيحيون 14.5 في المائة، والهندوس 9.8 في المائة، والبوذيون 2.5 في المائة واليهود 0.6 في المائة. وتقدر المصادر المحلية أن 99 في المائة من المواطنين مسلمون بينما يشكل المسيحيون والهندوس والبهائيون واليهود مجتمعين نسبة الـ 1 في المائة المتبقية.

لا تنشر الحكومة إحصاءات تتعلق بالتركيبة الطائفية من المسلمين الشيعة والسنة؛ ولكن معظم التقديرات تشير إلى أن الشيعة يشكلون أغلبية (55 إلى 60 في المائة) من تعداد سكان المواطنين. ووفقاً لأفراد الطائفة اليهودية، فإن هناك حوالي 36 مواطناً يهودياً، من ست عائلات، في البلاد.

معظم المقيمين الأجانب، الذين يشكلون حوالي 55 بالمائة من مجموع السكان وفقاً للحكومة، عبارة عن عمال مهاجرين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا والدول العربية. تشير تقديرات الحكومة المحلية إلى أن حوالي 51 بالمائة من المقيمين الأجانب من المسلمين، و 17 بالمائة من المسيحيين (أغلبهم من الروم الكاثوليك، والبروتستانت، والسريان الأورثوذكس، ومار توما من جنوب الهند)، وأقل من 1 بالمائة من اليهود، و 31 بالمائة من أتباع ديانات أخرى (الهندوس والبوذيين والبهائيين والسيخ).

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

وفقاً للدستور فإن الإسلام هو الدين الرسمي، وتحمي الدولة الإرث الإسلامي للبلاد. يكفل الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك حرمة أماكن العبادة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية القيام بمسيرات وتجمعات دينية "وفقاً للعادات والتقاليد المرعية في البلاد". يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات ما دامت لا

التقرير الخاص بالحرية الدينية في العالم لعام 2017
وزارة الخارجية الأميركية. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

تنتهك الدين الرسمي أو النظام العام، ويحظر التمييز على أساس الدين أو العقيدة. ويتمتع المواطنون الشيعة والسنة بحقوق متساوية أمام القانون. وفقاً للدستور، كل الأشخاص متكافون دون تمييز بناء على الهوية الجنسية، أو الأصل، أو اللغة أو العقيدة. يحظر قانون العمل التمييز في القطاع العام على أساس الدين أو العقيدة، كما ينص القانون على أن ضحايا الفصل أو التمييز في مكان العمل على أساس الدين يحق لهم اللجوء إلى القضاء، لكن الحكومة لم تحدد حتى نهاية العام أية وسيلة فعلية للاحتكام إلى القانون.

يضمن الدستور الحق في التعبير عن الآراء ونشرها شريطة ألا تنتهك "المعتقدات الأساسية للعقيدة الإسلامية"، ولا تمس وحدة الشعب، أو تثير الفتن أو الطائفية.

يحظر القانون المنشورات وبرامج الإعلام المناهضة للإسلام ويلزم بالسجن بما لا يقل عن ستة أشهر "لتعريض دين الدولة الرسمي للهجوم والنقد".

يجب على الطوائف المسلمة التسجيل لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية ليتسنى لها العمل. تُسجّل الطوائف الدينية السنيّة بالوزارة عن طريق الوقف السنّي، بينما تسجّل الطوائف الدينية الشيعية عن طريق الوقف الجعفري (الشيعي). هذه الأوقاف عبارة عن مجالس إدارات للهيئات، وهي تشرف وتمول وتؤدي مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بالمساجد وقاعات الصلاة. يتعين على التجمعات والطوائف غير الإسلامية التسجيل في وزارة العمل والتنمية الإجتماعية لكي تتمكن من ممارسة أنشطتها. وللتسجيل، يجب على الطائفة أن تقدم رسالة رسمية بطلب التسجيل، مع نسخ عن محضر اجتماع لجنة المؤسسين، وقائمة مفصلة بالمؤسسين تشمل الأسماء والأعمار والجنسيات والمهن والعناوين؛ وغيرها من المعلومات مثل اللوائح الداخلية للمجموعة ومعلومات الحساب المصرفي. وقد تحتاج الطوائف الدينية إلى موافقة من وزارة التعليم، أو وزارة شؤون الإعلام، أو وزارة الداخلية، وفقاً لطبيعة الأنشطة التي تعتزم الجماعة مزاولتها. وإذا نظمت أي طائفة دينية فعاليات خارج حيزها المكاني المحدد دون موافقة، فإنها قد تخضع للملاحقة القضائية الحكومية والغرامة. يحظر القانون الأنشطة التي تقع خارج ميثاق المنظمة. لا يتناول قانون العقوبات على وجه التحديد أنشطة الطوائف الدينية غير المسجلة، ولكنه ينص على إغلاق أي فرع غير مرخص لمنظمة دولية بالإضافة إلى السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر وغرامة تصل إلى 50 دينار بحريني (130 دولاراً) للأفراد المسؤولين عن إنشاء الفرع.

وفقاً للموقع الرسمي لوزارة العمل والتنمية الإجتماعية، هناك 19 طائفة دينية غير مسلمة مسجلة لدى الوزارة وهي: الكنيسة الإنجيلية الوطنية، كنيسة مالايي البحرينية لأبرشية جنوب الهند، الكنيسة الدولية لكلمة الحياة، كاتدرائية القديس كريستوفر، كنيسة عوالي الأنجليكانية، كنيسة الإنجيل الكامل بفيلادفيا، كنيسة سانت ماري والأنبا رويس (كاتدرائية سانت ماري الهندية الأرثوذكسية)، الجمعية المسيحية اليعقوبية وجماعة صلاة القديس بطرس (كنيسة القديس بطرس اليعقوبية السريانية الأرثوذكسية)، كنيسة القديسة مريم السريانية الأرثوذكسية، كنيسة القلب المقدس الكاثوليكية، كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون)، كنيسة المسيح، الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، الكنيسة الخمسينية، بابس شري سواميناريان ماندير البحرين (معبد هندوسي)، الجماعة الدينية والاجتماعية الهندية (معبد هندوسي)، الجماعة الروحية السيخية الثقافية والاجتماعية، كنيسة سانت توماس الإنجيلية في البحرين، مارثوما باريش، والكنيسة الأنجليكانية والأسقفية في البحرين. بالإضافة لذلك، هناك ثلاثة مجموعات غير مسلمة وغير مسجلة بما فيها الجماعة البهائية والبوذية واليهودية.

ينص قانون العقوبات على عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن سنة واحدة أو بغرامة لا تتجاوز 100 دينار بحريني (265 دولاراً) في حالة التعدي على إحدى الطوائف الدينية المعترف بها أو على ممارساتها، أو التشهير علناً بشخصية دينية تعتبر مقدسة لأفراد مجموعة معينة.

ينص القانون على الغرامة أو السجن عند إهانة مؤسسة، أو نشر أخبار كاذبة أو مضللة، أو نشر شائعات، أو حضور مؤتمرات في الخارج دون ترخيص، أو تشجيع الآخرين على إظهار الازدراء تجاه مذهب ديني أو طائفة مختلفة، أو التجمع غير القانوني، أو الدعوة إلى تغيير الحكومة، وذلك ضمن جرائم أخرى. يعالج مكتب أمين التظلمات حقوق السجناء، بما في ذلك الحق في ممارسة شعائرهم الدينية.

تُشرف وزارة العدل والشؤون الإسلامية على نشاطات الوقف السنّي والوقف الجعفري على حد سواء. بدورها تشرف مجالس الأوقاف، السنّيّة والجعفرية، على أنشطة المساجد وقاعات الصلاة، تُراجع وتوافق على تعيينات رجال الدين في المواقع الواقعة تحت صلاحياتها، وتموّل نفقات هذه المواقع الدينية. يتم تمويل أعمال مجالس الأوقاف بشكل كبير من خلال التبرعات المالية أو التبرع بالمتلكات التي يجود بها المواطنون. بالإضافة لذلك، يتم تمويل مجالس الأوقاف السنّيّة والشيعة المعنية من قبل الدولة، ومن العُشور، وعائدات تأجير العقارات، وغيرها من الموارد الخاصة. يُستخدم الدخل لتمويل صيانة المواقع الدينية، وتدفع المجالس أيضاً المرتبات والمستلزمات وتكاليف مباني المواقع الدينية. يجوز لمجالس الأوقاف أن تدفع عمولات موحدة ومكافآت للخطباء والشخصيات الدينية الأخرى، أما مرتبات أعضاء المجالس فتمولها وزارة العدل والشؤون الإسلامية.

يشرف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية على الأنشطة الدينية العامة التي تجري داخل البلاد، ويراجع مشروعات القوانين الصادرة عن البرلمان، و نشر المناهج الدراسية للدراسات الإسلامية والنصوص الدينية الرسمية. يتألف المجلس من رئيس، ونائب رئيس، و 16 من علماء الدين البارزين ، ثمانية من السنّة وثمانية من الشيعة، معظمهم من الدعاة البارزين أو قضاة شرعيين. يقوم الملك بتعيين أعضاء المجلس للعمل لمدة أربع سنوات. يقدم المجلس منحاً جامعية للدراسات الإسلامية العليا للطلاب ذوي الدخل المحدود، وذلك بشكل مستقل عن برامج المنح الدراسية الحكومية. ويقوم المجلس الأعلى بمراجعة جميع مشاريع التشريعات المقترحة في البرلمان لضمان تماشيها مع مقتضيات الشريعة على النحو الملائم، كما يتشاور المجلس مع الهيئات الحكومية الأخرى قبل إصدار تصاريح للمراكز أو الجمعيات الإسلامية الجديدة. والمجلس مسؤول عن مراجعة محتويات البرامج الإسلامية التي تُبث عبر وسائل الإعلام الرسمية، مثل محطة التلفزيون الرسمية وبرامج الإذاعة الرسمية، ويلعب المجلس أيضاً دوراً في بناء السلام وتنظيم المؤتمرات وورش العمل بين الأديان.

ينفرد الملك بالسلطة القانونية لتخصيص الأراضي الحكومية، بما في ذلك للأغراض الدينية، على الرغم من أنه قد يُفوض هذه السلطة لمسؤولين حكوميين بمن فيهم رئيس الوزراء. وبموجب القانون، يتطلب بناء أماكن العبادة موافقة السلطات الوطنية والبلدية المختصة. يسمح القانون لدور العبادة غير المسلمة بعرض الصلبان أو الرموز الدينية الأخرى على مبانيهم من الخارج. تشمل الكيانات الحكومية المعنية بإصدار تراخيص البناء وزارة العدل والشؤون الإسلامية للأماكن الدينية غير الإسلامية، وأي من الأوقاف السنّيّة أو الأوقاف الشيعة التابعتين لوزارة العدل والشؤون الإسلامية بالنسبة للمواقع الإسلامية، ومديرية مسح الأراضي وإحياء التراث، وجهاز المساحة والتسجيل العقاري. ويعتمد بناء مسجد جديد، سواء كان شيعياً أو سنّياً، على قرار الحكومة بشأن الحاجة إلى مسجد جديد في المنطقة.

ينظم القانون التعليم الديني الإسلامي على جميع مستويات النظام التعليمي، وتمول الحكومة المدارس الحكومية من الصفوف 1-12. تُعتبر الدراسات الإسلامية إلزامية لجميع الطلاب المسلمين، واختيارية لغير المسلمين. يلتحق العديد من الطلاب بالمدارس الخاصة التي يجب أن تكون مسجلة لدى الحكومة، ومع استثناءات قليلة (مثل المدارس التي تمولها وتديرها جهات أجنبية)، فإنه يجب عليها أيضاً توفير تعليم ديني إسلامي للطلاب المسلمين. يجب على المدارس الخاصة التي ترغب في توفير تعليم ديني غير إسلامي لغير المسلمين - بالإضافة إلى التعليم الديني الإسلامي المطلوب للطلاب المسلمين - أن تحصل على إذن من وزارة التربية والتعليم. بعد ساعات الدوام الدراسي، يشارك الطلاب المسلمون وغير المسلمين على حد سواء بالدراسات الدينية بحسب قرار والديهم.

ذكرت وزارة التربية والتعليم بأنه ليس هناك مذهب محدد يشكل الأساس للدراسات الإسلامية في مناهج المدارس الحكومية. وفقاً لوزارة التربية والتعليم، فإنها تستعين بفريق من الخبراء لمراجعة وتطوير المنهج الدراسي الإسلامي للمدارس الحكومية بشكل دوري، وذلك للتأكيد على القيم الإسلامية المشتركة بين المذاهب السنية والشيعية المختلفة ودحض التطرف والتشجيع على التسامح والتعايش. هنالك مدرستان حكوميتان تقدّمان تعليماً دينياً أعمق للطلاب من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، أما بقية المناهج فتحتوي على المواد غير الدينية الموجودة في المدارس الحكومية الأخرى. يقدم المعهد الجعفري التعليم الديني بالإسلام الشيعي، أما المعهد الديني فيقدم التعليم بالإسلام السني.

تقدم جامعة البحرين برامج جامعية في الدراسات الإسلامية والفقهاء للطلاب الشيعة والسنة. هناك خمسة معاهد مسجلة وممولة من الحكومة تشرف عليها الأوقاف السنوية وتقدم التعليم الديني للسنة، وهناك عدة عشرات من الحوزات (مدارس الفقه الشيعية)، بعضها مسجل وبعضها غير مسجل. وفقاً للحكومة، فإن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يقدم المساعدات المالية لسنة من الحوزات المسجلة، أما الحوزات الأخرى فقد ارتأت أن يكون تمويلها من مصادر خاصة، إلا أن المتبرعين الأجانب ممنوعين من المساهمة في تمويل الحوزات الخاصة. يسمح للجماعات غير المسلمة أيضاً بتقديم تعليم ديني لاتباعها.

وفقاً للدستور، تُعتبر الشريعة قاعدة أساسية للتشريع، على الرغم من أن المسائل المدنية والجنائية تحكمها قوانين مدنية. وفيما يتعلق بمسائل الأسرة والأحوال الشخصية، ينص الدستور على أن الميراث حق مضمون تحكمه الشريعة، كما يضمن واجبات ووضع المرأة وفقاً للشريعة. في يوليو/ تموز، أقرت الحكومة قانوناً موحداً للأسرة ينظم قانون الأحوال الشخصية لكل من التفسير السني والتفسير الجعفري للشريعة بما يتعلق بشؤون الأسرة، بما في ذلك الميراث وحضانة الأطفال والزواج والطلاق، ويجوز للأسر المختلطة من السنة والشيعية اختيار نظام المحاكم الذي ينظر في قضيتهم. تنطبق أحكام قانون الأحوال الشخصية على النساء من الشيعة والسنة على حد سواء، ويشترط موافقة المرأة على الزواج، ويسمح للمرأة بإدراج شروطها في عقد الزواج. لم يكن هناك قانون أحول شخصية للشيعة قبل يوليو/ تموز. في السابق، كان الشيعة يستخدمون نظاماً للمحاكم يفصل فيها القضاة في قضايا الأحوال الشخصية باستخدام سلطتهم التقديرية لتفسير التقاليد الإسلامية. يجوز لغير المسلمين الزواج في احتفالات مدنية أو دينية، وتفصل المحاكم المدنية لهم في مسائل مثل الطلاق وحضانة الأطفال.

لا تدرج الحكومة الانتماء الديني على وثائق الهوية الوطنية، بما في ذلك شهادات الميلاد. ومع ذلك، فإن طلبات الحصول على شهادات الميلاد تسجل دين الطفل، ولكن ليس طائفته. كذلك قد تطلب استمارات دخول المستشفيات ونماذج التسجيل في المدارس معلومات عن دين الفرد.

ينص الدستور على أن الدولة تسعى جاهدة لتعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية. وهو يحدد الخلافة في تولي منصب الملك عن طريق الوراثة، وينتقل من الابن البكر إلى الابن البكر. العائلة المالكة سنية.

يحظر القانون على الأفراد الانتماء الى الجمعيات السياسية أو الانخراط في أنشطة سياسية أثناء عملهم كرجال دين في مؤسسة دينية، بما في ذلك العمل على أساس طوعي.

بموجب القانون، تنظم الحكومة وتراقب جمع الأموال من قبل المنظمات، بما في ذلك الدينية منها. إذا أرادت المنظمات جمع الأموال فعليها أولاً أن تحصل على الترخيص من وزارة العدل والشؤون الإسلامية.

وافق البرلمان في مايو/ أيار على تعديل لقانون عام 2014 بشأن المؤسسات الإصلاحية يضمن حق السجناء في حضور مراسم الدفن وتلقي التعازي خارج السجن. ووافق البرلمان أيضاً على إقتراح بتقديم المحاضرات والخطب الدينية للسجناء الذين كانوا يعتمدون في الماضي على الكتب والمنشورات للتوجيه الروحي.

الدولة طرف في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع تحفظات تنص على أنها تفسر أحكام الميثاق المتعلقة بحرية الدين وحقوق الأسرة والمساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون على أنها "لا تمس بأي شكل من الأشكال" تعاليم الشريعة.

ممارسات الحكومة

فقرة موجزة: استمرت الحكومة في استجواب وتوقيف واعتقال رجال الدين وأفراد المجتمع والسياسيين المعارضين المرتبطين بالجماعة الشيعية. في 21 مايو/أيار، حُكم على الشيخ عيسى قاسم، الذي تعتبره وسائل الإعلام رجل الدين الشيعي البارز في البلاد (والذي كان يعيش قيد الإقامة الجبرية في بيته بحكم الواقع)، واثنين من موظفيه بالسجن لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ بتهمة غسيل الأموال و جمع الأموال دون ترخيص حكومي. منذ يونيو/حزيران 2016، حظرت الشرطة الدخول إلى قرية قاسم بعد اعتصام حول منزله نظمه أنصاره الذين احتجوا على سحب جنسيته. في 23 مايو/أيار، نفذت قوات الأمن عملية لإخلاء محتجين كانوا قد أغلقوا الطرقات المحيطة بمحل إقامة قاسم، والواقع في منطقة الدراز ذات الغالبية الشيعية. أسفرت العملية عن 286 إعتقال وخمس وفيات وإصابة 31 ضابط شرطة. في 4 ديسمبر/ كانون الأول، سمحت الحكومة لقاسم بمغادرة منزله للمرة الأولى منذ يونيو/حزيران 2016، وذلك ليتلقى العلاج لبضعة أيام في مستشفى خاص. في 3 أبريل/ نيسان، ألغت محكمة النقض حكم محكمة الاستئناف بالسجن لمدة تسع سنوات ضد علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق السياسية المعارضة الموالية للشيعية، وأبقت على الحكم الأصلي بالسجن لمدة أربع سنوات. في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت وكالة الأنباء البحرينية أنه تم توجيه اتهامات جنائية جديدة إلى سلمان وشخصين آخرين بالتآمر مع قطر لتقويض الحكومة في العام 2011. في فبراير/شباط، أيدت محكمة النقض قراراً أصدرته محكمة الاستئناف في شهر سبتمبر/أيلول 2016 برفض التماس جمعية الوفاق وتمسكت بقرار المحكمة الأدنى بإغلاق الوفاق وتصفية أصولها. وقد نشرت منظمات حقوق إنسان دولية تقارير تفيد بأن السجناء الشيعة معرضون للترهيب والتحرش وسوء المعاملة من قبل حراس السجن بسبب انتمائهم الديني. اشتكى ممثلو الطائفة الشيعية من التمييز في التوظيف الحكومي والتعليم والنظام القضائي. لا زال مسؤولون حكوميون يذكرون أن بعض أعضاء المعارضة الشيعية يدعمون الإرهاب ومنخرطون في سلوك الخيانة. سمحت الحكومة للجماعات الشيعية بتسيير مواكب لإحياء ذكرى عاشوراء و الأربعين في أنحاء البلاد. وفقاً للمجموعات الدينية غير المسلمة، لم تتدخل الحكومة في شعائرهم

الدينية وشجعت على التسامح إزاء معتقدات وتقاليد الأقليات الدينية.. ولأن الدين والانتماء السياسي غالباً ما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، كان من الصعب تصنيف العديد من الحوادث بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط.

في 21 مايو/أيار، حكمت المحكمة الجنائية العليا على رجل الدين الشيعي عيسى قاسم، والذي كان تحت الإقامة الجبرية بحكم الواقع، بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ بتهمة غسل الأموال وجمع الأموال دون ترخيص حكومي. وتلقى أيضاً اثنان من موظفيه، حسين القصاب وميرزا الدرازي، أحكاماً بالسجن مع وقف التنفيذ لارتكاب نفس الجرائم. قضت المحكمة بتغريم كل من الأفراد الثلاثة مبلغ 100.000 دينار بحريني (265.000 دولار أمريكي)، وصادرت أكثر من 3 ملايين دينار بحريني (7.96 مليون دولار) من حساب قاسم بالبنك وأفادت بأنه سيتم تسليم الأموال إلى الجمعيات الخيرية المحلية. في أكتوبر/تشرين الأول، سحب القصاب طلبه بالطعن بمدة حكمه والغرامة. قال أنصار قاسم إن مكتبه قد جمع الأموال وأنفقها وفقاً لتقاليد والتزامات الشيعة، المعروفة باسم الخمس، وقالوا إن الحكومة استهدفت قاسم بسبب مكانته البارزة في الطائفة الشيعية. في 4 ديسمبر/كانون الأول، سمحت الحكومة لقاسم بمغادرة منزله للمرة الأولى منذ يونيو/حزيران 2016، وذلك ليتلقى العلاج لبضعة أيام في مستشفى خاص.

استمر مناصرو قاسم في الاعتصام حول منزله في قرية دراز حتى 23 مايو/أيار، وكان الاعتصام قد بدأ بعد أن سحبت الحكومة الجنسية عن قاسم في يونيو/حزيران عام 2016. إستجابةً لذلك، وضعت الحكومة حواجز للتحكم بالدخول إلى الدراز. وقد اشتكى السكان المحليون من أزمة مرور وصعوبات في الدخول إلى حيّهم. منعت السلطات غير سكان قرية الدراز، بما في ذلك رجال الدين الشيعة، من الدخول إلى القرية لأداء أو إمامة الصلاة.

في 23 مايو/أيار، نفذت وزارة الداخلية عملية أمنية استهدفت أعضاء مزعومين في خلية إرهابية متورطة في الاعتصام حول مكان إقامة قاسم. أفادت وزارة الداخلية بأن هدفها كان "إلقاء القبض على الإرهابيين الناشطين في المنطقة وإزالة العوائق غير القانونية عن الطرقات." أفاد المتظاهرون ومنظمات حقوق الإنسان، بما فيها المركز البحريني لحقوق الإنسان، بأن الشرطة أطلقت طلقات الشوزن والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين السلميين. أما الشرطة فقد أفادت بأن المتظاهرين هاجموا بالقضبان المعدنية والفؤوس والسكاكين والحجارة والقنابل الحارقة والقنابل اليدوية. وفقاً للصحافة المحلية، اعتقلت الشرطة 286 شخصاً، ذكر أنهم شملوا بعض الفارين الذين كانوا قد هربوا من سجن جو في شهر يناير/كانون الثاني. ذكرت وسائل الإعلام بأن خمسة مدنيين قد قُتلوا وأصيب 31 ضابط شرطة في الاشتباكات مع المتظاهرين أثناء العملية. في حين ذكرت الشرطة أن استخدام القوة كان مبرراً، فإن جماعات المعارضة والناشطين قالوا أن عمليات القتل وقعت بسبب دوافع سياسية وأنها دليل على الاستخدام المفرط للقوة. وجهت مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية انتقادات لإجراءات الحكومة. أعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه حيال "الإفلات التام من العقاب" لقوات الأمن، بينما دعت منظمة العفو الدولية إلى فتح تحقيق مستقل في "الاستخدام المفرط للقوة" ضد المتظاهرين من قبل الشرطة.

في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، دخلت سلطات وزارة الداخلية وفتشت المقر الرئيسي لجمعية التوعية الإسلامية في الدراز، الذي كانت قد أغلقته الحكومة في عام 2016. قالت السلطات أنها كانت تستجيب لوجود طرد مثير للشبهة بالقرب من المبنى. وقد تم تسجيل الجمعية كمؤسسة خيرية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولكن ذكر أن قاسم كان رئيسها وكان أغلب أعضائها من الأئمة الشيعة وغيرهم من العاملين في المجال الديني مثل المعلمين والمنشدين. قال ناشطون شيعة أنه من المحتمل أن تكون الحكومة قد استخدمت التقرير بخصوص الطرد المثير للشبهة كذريعة لإقتحام المقر الرئيسي للجمعية.

التقرير الخاص بالحريات الدينية في العالم لعام 2017
وزارة الخارجية الأميركية. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

وفي أكتوبر/ تشرين الأول، أفاد سكان دراز بأن وزارة الداخلية حظرت دخول الخطباء الضيوف إلى القرية للتدريس في قاعات الصلاة خلال احتفالات عاشوراء. ذكرت منظمات غير حكومية دولية أن الشرطة استدعت أكثر من 70 فرداً، من بينهم 30 من رجال الدين، قبل وأثناء احتفالات عاشوراء. احتجزت الشرطة العديد من الأفراد طيلة الليل، وتم احتجاز بعضهم لفترة وجيزة ثم أطلق سراحهم.

حكمت المحاكم على العديد من رجال الدين الشيعة بالسجن لمشاركتهم في المظاهرات دعماً لقاسم. في أكتوبر/ تشرين الأول، حكمت محكمة على حمزة الديري، وهو باحث وعضو سابق في البرلمان عن الوفاق، بالسجن لمدة سنة واحدة لمشاركته في الإعتصام خارج مقر إقامة قاسم. أفرجت السلطات عن سبعة رجال دين شيعة آخرين في أغسطس/ آب بعد أن أتموا مدة سنة في السجن والتي أعقبت المظاهرات المناصرة لقاسم. ما بين 3 و 9 أغسطس/ آب، أفرجت السلطات عن ستة رجال دين شيعة آخرين - الشيخ منير المعتوق، سيد ياسين الموسوي، الشيخ عماد الشعلة، الشيخ عزيز الخضران، الشيخ علي ناجي، وسيد علي أحمد - بعد مرور سنة على اعتقالهم بسبب التظاهر في الدراز والذي بدأ في يونيو/ حزيران 2016.

في 3 أبريل/ نيسان، ألغت محكمة التمييز حكم محكمة الاستئناف بالسجن لمدة تسع سنوات ضد الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق السياسية المعارضة، وأبقت على الحكم بأربع سنوات وأسقطت عنه تهمة الدعوة لتغيير نظام الحكم. في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني، ذكرت وكالة الأنباء البحرينية بأن السلطات تقدمت باتهامات جنائية جديدة ضد سلمان واثنين آخرين وهما حسن علي جمعة سلطان وعلي مهدي علي الأسود، تتعلق بالتآمر مع قطر لتقويض الحكومة في العام 2011. كان المتهمان الآخران خارج البلاد وسيحاكمان غيابياً. بينما مثل سلمان أمام المحكمة الجنائية العليا في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني و 28 ديسمبر/ كانون الأول، إلا أنه لم يتم الإعلان عن الحكم في هذه القضية بحلول نهاية العام.

ظل العديد من رجال الدين الشيعة الذين اعتقلوا في عام 2011 في السجن بحلول نهاية العام، وكانوا قد تم ربطهم بالمعارضة السياسية، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين 15 سنة والسجن مدى الحياة بتهم تتعلق بنشاط إرهابي أو التحريض على الكراهية. وقد اعتبرت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية سجناء سياسيين.

إعتقلت السلطات رجل الدين الشيعي الشيخ عبد الزهراء الكرابادي مع زوجته وشقيقته يوم 28 أبريل/ نيسان، ولم تتوفر أية معلومات جديدة عن قضاياهم حتى نهاية العام.

ظل النائب السابق عن الوفاق، حسن عيسى، في السجن بينما استمرت محاكمته بتهمة المساعدة في تمويل هجوم إرهابي بالقنابل. كانت السلطات قد اعتقلت عيسى في أغسطس/ آب 2015 بعد تفجير في شهر يوليو/ تموز 2015 في منطقة سترة والذي أسفر عن مقتل ضابطي شرطة. نفى عيسى علاقته بالتفجير قائلاً أنه لم يقدم أموالاً لإرهابيين ولكنه وزع أموالاً على الأسر الفقيرة بحكم دوره كزعيم ديني في حيه. أُلجئت محكمة الاستئناف النظر في قضية عيسى حتى 7 نوفمبر/ تشرين الثاني، ولكن لم يتم نشر أية معلومات إضافية بشكل علني.

استمرت الحكومة في مراقبة الخطب الدينية وإعطاء توجيهات بخصوص محتواها، وتوجيه اتهامات بحق رجال الدين الذين تحدثوا بشكل متكرر عن مواضيع غير مُوافق عليها. في 11 أبريل/ نيسان، أيدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا الحكم بالسجن لمدة ستة أشهر على المنشد الديني الشيعي مهدي سهوان والذي كان قد

شارك بالحدث الذي تطلق عليه الحكومة "التجمع غير المشروع" خارج مقر إقامة قاسم. وفي 12 أبريل/ نيسان، استدعت السلطات أربعة رجال دين شيعة لاستجوابهم بعد أن أحيوا ذكرى وفاة رجل دين عراقي أعدمته الحكومة العراقية في ثمانينيات القرن الماضي. في 25 مايو/أيار اعتقلت الحكومة رجل الدين الشيعي عيسى المؤمن بسبب خطبة ألقاها في أغسطس/آب عام 2016. وتم الإفراج عنه بعد أن أكمل حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. في 28 يونيو/حزيران اتهمت السلطات الشيخ حسنين المهنا بتهمة "التحريض على الكراهية ضد النظام والتحريض على ازدراء الطائفة" على خلفية خطبة كان قد ألقاها، ولم تتوفر تفاصيل إضافية عن قضيته.

سمحت السلطات بصفة عامة للسجناء بممارسة شعائهم الدينية، ولكن وردت تقارير بأن السلطات في بعض الأحيان منعت السجناء من إقامة الشعائر الدينية والصلاة في مواعيدها. ما زالت الحكومة لا توفر احصائيات دورية عن المعتقلين. أفادت منظمات غير حكومية دولية بأن السجناء الشيعة معرضون للتخويف والمضايقات وسوء المعاملة من قبل حراس السجن بسبب دينهم، مما أدى في بعض الأحيان إلى اعترافات قسرية. وأفاد بعض السجناء الشيعة في سجن جو وفي سجن الحوض الجاف للمحتجزين بانتظار المحاكمة بأنهم لم يسمح لهم بممارسة شعائهم الدينية بحرية. ذكر مسؤولون حكوميون أن وزارة الداخلية، التي تشرف على مرافق الاحتجاز، لا تحظر إلا الممارسات التي تنتهك قواعد السلامة بالسجون، مثل التلويح باللافتات الدينية، أو تنظيم تجمعات واسعة النطاق للاحتفالات الدينية. في نوفمبر/ تشرين الثاني، ذكرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة حكومية شبه رسمية لحقوق الإنسان، أن السجناء تمتعوا بالحق في تأدية شعائهم الدينية طالما أنها لم تؤثر على أمن السجن أو مركز الاعتقال. نفذ السجناء في سجن جو عدداً من الإضرابات عن الطعام طيلة السنة للإحتجاج على ظروف الاعتقال التي شملت انعدام الحرية الدينية.

أشارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى 15 شكوى من قبل سجناء مسلمين وخمسة سجناء مسيحيين في سجن جو تفيد بأن حراس السجن منعوهم من تأدية صلواتهم في المكان المحدد للصلاة لكل الأديان.

في 12 أبريل/نيسان، بدأ عبد الهادي الخواجة، وهو واحد من أصل 13 قائداً شيعياً حكم عليهم بالسجن المؤبد في عام 2011، إضراباً عن الطعام دام 24 يوماً وذلك للإحتجاج على ما يسميه المعاملة المهينة والظروف السيئة في سجن جو. في 9 سبتمبر/أيلول، أفادت الصحافة أن السجناء في سجن جو نظموا إضراباً عن الطعام للإحتجاج على ظروف السجن وانعدام الحرية الدينية، وخصوصاً الحق في الصلاة. أفاد ناشطون شيعة بأن سجناء من أربع عنابر على الأقل انضموا إلى الإضراب وأن إدارة السجن عزلت المجموعة ومنعتهم من التواصل مع العالم الخارجي. ذكر أن معظم السجناء أنهوا الإضراب عن الطعام يوم 24 سبتمبر/أيلول بعد أن وافق مسؤولو السجن على تحسين الأوضاع والسماح للسجناء الشيعة بقدرة أكبر على العبادة.

بحلول نهاية العام، لم تنشر الصحافة المحلية أية معلومات إضافية عن تطبيق التعديل على القانون الذي يسمح للسجناء بحضور مراسم الدفن وتلقي العزاء خارج السجن. إستجابةً لإقتراح البرلمان بتقديم محاضرات وخطب دينية للسجناء، ذكرت الحكومة أن القانون يسمح سلفاً للسجناء بحضور البرامج الخاصة بالخطب والمحاضرات التعليمية. وذكرت الحكومة أيضاً بأن لدى السجناء الحق في الاحتفاظ بمكثبتهم الخاصة التي تحتوي على كتب ومنشورات دينية متنوعة.

أبلغت الحكومة خلال العام عن وجود 452 مسجداً سنياً مرخصاً و 91 مركزاً مجتمعياً سنياً، في حين ظل عدد أماكن العبادة الشيعية المرخص لها هو 608 مسجداً و 618 مأتماً (دور صلاة شيعية، وتسمى أحياناً

حُسِينِيَات فِي بِلَاد أُخْرَى). فِي 2016 أَفَادَتِ الْحُكُومَةُ بِوُجُودِ 440 مَسْجِداً سَنِيّاً مَرْخُصاً وَ 80 مَرْكَزاً اجْتِمَاعِيّاً سَنِيّاً، فِي حِينِ بَلَغَ عِدَدُ دُورِ الْعِبَادَةِ الشَّيْعِيَّةِ الْمَرْخُصَةِ 609 مَسْجِداً وَ 618 مَاتَمّاً، وَأَبْلَغَتْ بِأَنَّهَا مَنَحَتْ خِلَالَ الْعَامِ تِسْعَةَ تَصَارِيحٍ لِبِنَاءِ مَسَاجِدٍ سَنِيَّةٍ وَ 17 تَصْرِيحاً لِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْمَاتَمِ الشَّيْعِيَّةِ. وَفَقاً لِتَقَارِيرِ الصَّحَافَةِ الْمَحَلِيَّةِ، يَوْجَدُ فِي أَحْيَاءِ الْمَحَافِظَةِ الشَّمَالِيَّةِ ذَاتِ الْغَالِبِيَّةِ الشَّيْعِيَّةِ 344 مَسْجِداً شَّيْعِيّاً، تَمَثَّلُ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ مَجْمُوعِ الْمَسَاجِدِ بِالْبِلَادِ، وَ 211 مَاتَمّاً تُشَكِّلُ حَوَالِي ثُلُثِ عِدَدِ الْمَاتَمِ الْمُسَجَّلَةِ بِالْبِلَادِ. أَفَادَ الْمُرَاقِبُونَ بِأَنَّهُ لَا يَزَالُ يَوْجَدُ فِي الْمَشَارِيعِ الْإِسْكَانِيَّةِ الْجَدِيدَةِ عِدَدٌ غَيْرٌ مُتَنَاسِبٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ السَّنِيَّةِ، وَذَكَرُوا أَنَّ ذَلِكَ يَبِينُ اسْتِمْرَارَ الْحُكُومَةِ فِي تَفْضِيلِ الْمُسْلِمِينَ السَّنَّةِ. أَفَادَتِ الْحُكُومَةُ بِأَنَّ تَحْدِيدَ مَا إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ سَنِيّاً أَوْ شَّيْعِيّاً فِي الْمَنَاطِقِ السَّكْنِيَّةِ الْجَدِيدَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى اِحْتِيَاجَاتِ السَّكَّانِ الْجَدِيدِ وَطَبِيعَتِهِمُ الدِّيمِغْرَافِيَّةِ.

وَاصَلَتْ وَزَارَةُ الْعَدْلِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ مِرَاقِبَةَ التَّزَامِ رِجَالِ الدِّينِ بِالْقِسْمِ الْأَخْلَاقِي الَّذِي وَضَعْتَهُ لِمَنْ يَعْملُونَ فِي الْخِطَابِ الدِّينِيِّ، وَخَضَعَ الدَّعَاةَ الَّذِينَ حَادَوْا عَنِ التَّعَهُدِ لِلتَّوْبِيخِ أَوْ الْفِصْلِ مِنَ الْخِدْمَةِ بِوَسْطَةِ السُّلْطَنَاتِ. قَالَتْ وَزَارَةُ الْعَدْلِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّهَا تُرَاجِعُ الْخُطْبَ الَّتِي يَرْسُلُهَا الدَّعَاةُ إِلَى الْحُكُومَةِ كُلِّ أُسْبُوعٍ. ذَكَرَتْ وَزَارَةُ الْعَدْلِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَنَّهَا تَزُورُ الْمَسَاجِدَ بِشَكْلِ دُورِيٍّ لِتَتَأَكَّدَ مِنْ أَنَّ خُطْبَ الدَّعَاةِ "مَعْتَدِلَةٌ" الطَّابِعِ، وَتَتَفَادَى مَنَاقِشَةَ الْمَوَاضِيعِ الْمُثِيرَةِ لِلجِدْلِ، وَلَا تَحْتِ عَلَى الْعَنْفِ، وَلَا تَسْتَعْمِدُ الْخِطَابِ الدِّينِيِّ لَخِدْمَةِ أَغْرَاضٍ سِيَاسِيَّةٍ. وَاصَلَتْ الْوِزَارَةُ أَيضاً الْإِعْلَانَ عَنِ مَقْدَارِ الْمَالِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَبَرَّعَ بِهِ الْبَالِغُونَ طَوْعاً لِلْفُقَرَاءِ فِي أَيَّامِ الْأَعْيَادِ الدِّينِيَّةِ. وَفَقاً لِمَمْتَلِي الطَّائِفَةِ الشَّيْعِيَّةِ، اسْتَدْعَتِ الشَّرْطَةَ أثنَاءَ ذِكْرِ عَاشُورَاءَ بَعْضِ الْمُنْشِدِينَ وَالدَّعَاةِ الشَّيْعَةِ وَطَالِبَتَهُمُ بِالتَّوْقِيعِ عَلَى تَعَهُدَاتٍ بِتَجَنُّبِ مَنَاقِشَةِ السِّيَاسَةِ مِنَ الْمَنِيرِ.

اسْتَمْرَتِ الْحُكُومَةُ بِالسَّمَاخِ لِلجَمَاعَاتِ الشَّيْعِيَّةِ بِتَشْكِيلِ الْمَوَاقِبِ لِأَحْيَاءِ ذِكْرِ عَاشُورَاءَ وَالْأَرْبَعِينَ فِي أُنْحَاءِ الْبِلَادِ، وَكَانَ أَكْبَرَ الْمَوَاقِبِ قَدْ نَظَمْتَهُ الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِلْمَوَاقِبِ الْحُسَيْنِيَّةِ فِي الْمَنَامَةِ، وَهِيَ مَنَظْمَةٌ شَّيْعِيَّةٌ. قَدَّرَتْ وَسَائِلُ الْإِعْلَامِ الْمَحَلِيَّةُ أَنَّ الْمَوَكِبَ الْأَكْبَرَ قَدْ جَذَبَ مَا بَيْنَ 150.000 إِلَى 200.000 شَخْصٍ فِي وَسْطِ مَدِينَةِ الْمَنَامَةِ. وَكَمَا كَانَ الْحَالُ فِي السَّنَوَاتِ السَّابِقَةِ، فَقَدْ وَفَرَتْ وَزَارَةُ الدَّخَالِيَّةِ الْأَمْنِ لِلْمَوَاقِبِ، لَكِنَّا أَزَلْنَا مَرَّةً أُخْرَى بَعْضَ أَعْلَامٍ وَلاَقَاتٍ وَزِينَاتٍ عَاشُورَاءَ مِنَ الشُّوَارِعِ وَالمَمْتَلَكَاتِ الْخَاصَّةِ فِي الْقُرَى الشَّيْعِيَّةِ، وَلَكِنَّا لَمْ نَزَلْهَا عَنِ الْمَوَكِبِ الْكَبِيرِ فِي الْمَنَامَةِ، وَفَقاً لِقَادَةِ الشَّيْعَةِ. ذَكَرَتْ الْحُكُومَةُ أَنَّ مَوْظِفِي وَزَارَةِ الدَّخَالِيَّةِ أَزَلُوا الْلاَقَاتِ لِأَنَّهَا انْتَهَكَتِ الْقَوَاعِدَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِتَقْسِيمِ الْمَنَاطِقِ أَوْ لِأَنَّهَا احْتَوَتْ عَلَى رَسَائِلٍ سِيَاسِيَّةٍ.

مَا زَالَتْ الْحُكُومَةُ تَسْمَحُ لِلطَّوَائِفِ غَيْرِ الْمُسْلِمَةِ، الْمُسَجَّلَةِ وَغَيْرِ الْمُسَجَّلَةِ عَلَى حِدِّ سِوَاءِ، بِأَنَّ يَكُونَ لَهَا أَمَاكِنُ عِبَادَةٍ مَعْرُوفَةٍ وَأَنَّ تَعْقِدَ التَّجْمَعَاتِ الدِّينِيَّةِ وَتَعْرُضَ الرَّمُوزَ الدِّينِيَّةِ. وَمَا زَالَتْ وَزَارَةُ الدَّخَالِيَّةِ تُوفِّرُ الْأَمْنَ لِلْفِعَالِيَّاتِ الْكَبِيرَى الَّتِي تَنْظُمُهَا الطَّوَائِفُ الدِّينِيَّةُ، بِمَا فِيهَا الطَّوَائِفُ غَيْرِ الْمُسْلِمَةِ. صرَّحَتْ قَوَاتُ الْأَمْنِ أَنَّهَا تَوَاصَلَتْ رِصْدَ التَّجْمَعَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالجَنَازَاتِ حِفَاطاً عَلَى السَّلَامِ وَالْأَمْنِ.

أَفَادَ أَتْبَاعُ الْأَقْلِيَّاتِ الدِّينِيَّةِ بِأَنَّهُمْ تَمَكَّنُوا مِنْ إِنتَاجِ مَوَادِّ إِعْلَامِيَّةٍ وَمُنْشُورَاتٍ دِينِيَّةٍ وَتَوْزِيعِهَا فِي الْمَكْتَبَاتِ وَالْكَنَائِسِ، إِلَّا أَنَّ الْحُكُومَةَ لَمْ تَسْمَحْ بِالْمُنْشُورَاتِ الَّتِي يُعْتَقَدُ بِأَنَّهَا تَنْتَقِدُ الْإِسْلَامَ. وَفَقاً لَطَّوَائِفِ دِينِيَّةٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ، لَمْ تَتَدَخَّلْ الْحُكُومَةُ فِي الشُّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ وَشَجَّعَتْ عَلَى التَّسَامُحِ إِزَاءَ مَعْتَقَدَاتِ وَتَقَالِيدِ الْأَقْلِيَّاتِ الدِّينِيَّةِ.

تَبَيَّنَتْ الْحُكُومَةُ فِي عَامِ 2009 قَانُوناً لِأَسْرَةِ الْمُسْلِمِينَ السَّنَّةِ، وَلَكِن بَعْدَ انْتِقَادَاتٍ مِنْ قَادَةِ دِينِيَّينِ شَّيْعَةٍ، لَمْ يَقْرَ الْبَرْلَمَانُ قَانُوناً لِأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ الشَّيْعَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. قَبْلَ إِجَازَةِ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ فِي يُولْيُو/تَمُوزِ، كَانَ الْمَلِكُ قَدْ عَيَّنَ لَجْنَةَ شَرْعِيَّةً تَأَلَّفَتْ مِنْ عُلَمَاءِ دِينِيَّينِ مِنَ السَّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ، وَذَلِكَ لِمَرَاجَعَةِ مَسُودَةِ الْقَانُونِ وَضَمَانِ تَمَاشِيهَا مَعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ لِكُلِّ مِنَ السَّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ.

التقرير الخاص بالحريات الدينية في العالم لعام 2017
وزارة الخارجية الأميركية. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

في عام 2016، أعلن الملك بأنه سيسمح للأقباط الأورثوذكس ببناء كنيسة في المنامة، ولم تتوفر معلومات حديثة عند نهاية العام.

أفادت الحكومة مرة أخرى أنه لم يتم القيام بأعمال كبيرة في إعادة إعمار المساجد الشيعية الثلاثة المتبقية من الثلاثين مسجداً التي ألحقت الحكومة بها أضراراً أو دمرتها في عام 2011. تعهدت الحكومة بإعادة البناء امتثالاً لتوصيات لجنة مستقلة لتقصي الحقائق كان الملك قد شكلها في عام 2011. أفادت الحكومة بأن السكان المحليين قد أعادوا بناء أحد المساجد في سلماباد بدون ترخيص وعلى موقع غير مشروع، رغم أن الحكومة عرضت عليهم موقعاً بديلاً في نفس الحي. وفقاً للحكومة، كان المسجد الثاني المتبقي، في هورة سند، قيد التقييم نظراً لوجود تسع مساجد شيعية أخرى في أماكن قريبة. وأفادت الحكومة أيضاً بأن المسجد الثالث في مدينة زايد قيد المراجعة وينتظر البت فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مسجد جديد في تلك المنطقة. وأفاد بعض الشيعة أنهم لا يزالون غير راضين عن ثلاثة من الـ 27 مسجداً التي أعيد بناؤها لأنه أعيد بناؤها في مواقع مختلفة. وذكر قادة الشيعة أنه كان ينبغي الحفاظ على أراض المساجد كما كانت. ذكرت الحكومة أن الكثير من المساجد كانت مبنية في السابق بمواد بدائية، أو بدون ترخيص، أو في أماكن لا تتطابق مع اللوائح التنظيمية لتقسيمات المناطق.

في يونيو/حزيران، ذكرت الصحافة المحلية أن مسؤولين من مديرية الأوقاف الجعفرية والسلطات البلدية المحلية تبادلوا اللوم بخصوص عدم الإهتمام بصيانة المساجد والمآتم الشيعية بالمحافظة الشمالية، وتجديدها وتنظيفها.

أفادت منظمات غير حكومية أن الحكومة أبدت معاملة سيئة للأفراد الشيعة مقارنة بالسنة، وذكرت أن هذه المعاملة المختلفة تلهب التصورات وسط الطائفة الشيعية بأن منظومة العدالة متكتلة ضدهم. على سبيل المثال، ذكرت الحكومة عدة مرات خلال العام أنها حققت مع عدد من المسؤولين في إدارات الشرطة والجيش ذات الغالبية السنية لخرقهم القانون أو مخالفتهم للإجراءات الرسمية، ولكن الحكومة لم تذكر أيًا من هؤلاء الأشخاص، بما في ذلك الذين أدينوا بجرائم أو سجنوا أو عزلوا من مناصبهم. ومن ناحية أخرى، كانت النيابة العامة ووزارة الداخلية ووكالة الأنباء البحرينية الحكومية تنشر أحياناً أسماء وصور الشيعة المتهمين بارتكاب جرائم، رغم أنها لا تركز بشكل علني على إنتماءاتهم الدينية، وفي بعض الأحيان كانت تنشر أسماءهم قبل إدانتهم.

ما زالت القناة التلفزيونية الحكومية تبث خطب الجمعة من المساجد السنية الكبيرة ولا تبث الخطب من المساجد الشيعية.

وفقاً للقانون، يحق للعرب المقيمين لمدة 15 سنة وغير العرب المقيمين لمدة 25 سنة التقدم بطلب للحصول على الجنسية، إلا أن سياسيين وناشطين إجتماعيين شيعة لا زالوا يقولون بأن إجراءات التجنيس والمواطنة الحكومية تفضل المتقدمين السنة على الشيعة. وقالوا إن الحكومة استمرت في تجنيد السنة من دول أخرى للانضمام إلى قوات الأمن ومنحهم الجنسية بشكل معجل وتزويدهم بالإسكان الحكومي مع استبعاد المواطنين الشيعة من تلك القوات. وفقاً لنشطاء الطائفة الشيعية، يمثل هذا التجنيد المستمر والتجنيس المعجل للسنة محاولة مستمرة لتغيير كفة التوازن الديمغرافي بين مواطني البلد.

وفقاً لقادة وناشطين شيعة، ما زالت الحكومة تفضل المواطنين السنة لشغل مناصب الدولة، بما في ذلك وظائف المعلمين، وخاصة في المناصب الإدارية العليا بالخدمة المدنية والعسكرية، وأفادوا بأن السنة يتمتعون بالأفضلية في التوظيف، خاصة في المناصب الإدارية العليا بالمؤسسات المملوكة للدولة، وما زالوا يشيرون إلى وجود قلة من المواطنين الشيعة الذين يعملون في وظائف هامة بالدفاع والأمن الداخلي. وفقاً لقادة من الشيعة، ما زالت إجراءات التوظيف والترقية بالخدمة المدنية تفضل المرشحين السنة، وقالوا إن الخدمات التعليمية والاجتماعية والبلدية في معظم الأحياء الشيعية ظلت أدنى من الخدمات المتوفرة بالأحياء السنة. صرحت الحكومة أنها بذلت جهوداً لدعم المدارس الحكومية في المناطق السنة والشيعية بشكل متكافئ، ولكن الكثير من الأهالي الميسورين فضلوا إحقاق أولادهم بالمدارس الخاصة. وكررت الحكومة تصريحاتها التي تؤكد سياسة عدم التمييز في التوظيف والترقيات وتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية. ذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأنها نظمت معارض لفرص العمل، وقدمت التوجيه المهني والمساعدات للعائلات المحتاجة في الأحياء ذات الغالبية الشيعية. ذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التي تضطلع بدور الإشراف على تطبيق قانون العمل في القطاع المدني، أنه لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز ديني أو طائفي خلال العام. أما النشاط في مجتمع الشيعة فقد قالوا بأنهم لا يتقنون في فعالية المؤسسات الحكومية في معالجة التمييز، لذلك لم يلجأوا إلى تلك المؤسسات. لا يزال الملك يعين مواطنين شيعة في مناصب قيادية رفيعة، بما في ذلك مناصب وزارية ومقاعد في مجلس الشورى، وهو المجلس الأعلى في البرلمان ويتم تعيينه من قبل الملك.

ذكر نشطاء حقوق إنسان أن التمييز ضد الشيعة في التعليم ما زال مستمراً. قال النشطاء إن لجان المقابلات للمنح الدراسية الجامعية ما زالت تسأل عن وجهات نظر الطلاب السياسية وخلفيتهم العائلية. قالت الحكومة أن المنح الدراسية الحكومية لا تزال تنافسية، ولكن بعض الذين تقدموا ولم يتم إختيارهم قالوا بأن ذلك يعود إلى التمييز ضدهم. قال ناشطون في مجال حقوق الإنسان إن الكثير من المتقدمين الشيعة الذين أحرزوا أعلى الدرجات حصلوا على منح دراسية في مجالات أقل دخلاً أو أدنى مكانة. ذكرت الحكومة أن برنامج ولي العهد الرائد للمنح الدراسية ظل يضم أعضاء يمثلون كلا المجموعتين الشيعية والسنة، لكنها لم تقدم تفاصيل احصائية عن هذا التمثيل. ما زالت هناك تقارير عن رفض وزارة التعليم الاعتراف بالشهادات الأجنبية لبعض الطلاب. قال بعض النشطاء أن حالات الرفض هذه أثرت على الطلاب الشيعة على نحو غير متكافئ.

ضم مجلس الشورى، الذي يتألف من 40 عضواً، 18 عضواً شيعياً، وعضواً يهودياً واحداً، وعضواً مسيحياً واحداً، بينما كان 20 من أعضائه من السنة. ضم مجلس الوزراء، الذي يتألف من 23 وزيراً، خمسة وزراء من الشيعة بمن فيهم واحد يشغل منصب أحد النواب الخمسة لرئيس الوزراء.

في فبراير/ شباط، رفضت محكمة التمييز استئناف جمعية الوفاق بوقف قرار حل الجمعية وتصفية أصولها، وأيدت حكم محكمة الاستئناف الصادر في سبتمبر/ أيلول 2016 برفض التماس جمعية الوفاق، كما أيدت قرار محكمة أدنى بإغلاق الجمعية.

أدلى مسئولون حكوميون على مدار العام بتصريحات يتهمون فيها أفراداً أو شرائح من الشيعة بارتكاب جرائم محددة، زاعمين أنهم مؤيدين للإرهاب، وربطوا بين أفراد وبين بما قالوا إنها جهود لمقاتلين مدعومين من إيران لزعزعة الحكومة، أو هددوا باتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل بحق أفراد ومؤسسات بالطائفة.

أفادت منظمات غير حكومية أن الحكومة كانت ترصد عن كثب جمع الأموال من قبل المنظمات الدينية، بما في ذلك التبرعات الخيرية. وقالت منظمات غير حكومية إن الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية غير

المصرح لهم بجمع الأموال، أو الذين تعتقد الحكومة أنهم تعاملوا مع الأموال بطرق غير سليمة، كانوا عرضة لإجراءات قانونية محتملة.

في سبتمبر/ أيلول، وبرعاية الملك، أطلقت منظمة اسمها "هذه هي البحرين"، وهي منظمة غير حكومية مشتركة بين الأديان، "إعلان مملكة البحرين" في لوس أنجلوس، وذلك برعاية مشتركة من قبل مركز سيمون وايزنتال. يدعو "إعلان البحرين" جميع المؤمنين إلى "التبرؤ من الممارسات على شاكلة زرع الإرهاب، والتشجيع على التشدد والتطرف، والتفجيرات الإنتحارية، وتشجيع الاسترقاق الجنسي، وإساءة معاملة النساء والأطفال." وذكرت الصحافة المحلية والدولية أن الدبلوماسيين العرب وغيرهم من الممثلين الأجانب و 300 من قادة الأديان من جميع أنحاء العالم حضروا الحدث.

أكدت افتتاحيات الأخبار والتصريحات الصادرة عن القادة الدينيين والحكوميين على أهمية التسامح الديني. على سبيل المثال، كتب الملك في شهر أكتوبر/تشرين الأول مقالاً في وسائل الإعلام الدولية وأعدت طباعته الصحف المحلية يركز على ما وصفه بأنه تقاليد البلد من كنائس، ومعابد يهودية، ومعبد سيخي، بالإضافة إلى معبد هندوسي عمره 200 عاماً، شُيِّدَ بالقرب من مساجد. كتب قائلاً: "لا ينبغي النظر إلى الحرية الدينية على أنها مشكلة، بل كحل حقيقي للعديد من أكبر تحديات عالمنا، ولا سيما الإرهاب الذي لا يعرف أي دين ويهدد جميع الناس المحبين للسلام". ونشرت الصحافة المحلية صوراً لولي العهد وهو يزور احتفالات ديوالي التي أقامتها عدة عائلات هندوسية بارزة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

ذكرت الصحافة المحلية خلال العام أن أفراداً يزعم أنهم مرتبطون بجماعات متشددة نفذوا هجمات على الشرطة، وقد استخدمت بعض الجماعات التي أعلنت مسؤوليتها مصطلحات دينية شيعية لتبرير هجماتها. رداً على ذلك، فتحت الحكومة تحقيقات وحاكمت أعضاء الجماعات التي استخدمت العنف، وقالت إن إيران كانت تقدم الدعم المادي لهذه الجماعات. ذكرت الشرطة أن أربعة من عناصر الشرطة قد لقوا حتفهم خلال العام وأصيب العشرات بإصابات طفيفة، بينما تعرض 13 منهم لإصابات خطيرة أو مهددة للحياة. كثيراً ما صوّر منفذو هذه الهجمات أنفسهم وهم يهاجمون الشرطة، ونشروا هذه المقاطع على وسائل الإعلام الاجتماعية، وكانوا أحياناً يرتدون ملابس دينية مثل أكفان الدفن.

ذكرت الحكومة أن هجمات الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع أدت إلى مقتل اثنين من عناصر الشرطة خلال العام، بما في ذلك انفجار في 18 يونيو/حزيران أدى إلى مقتل شرطي بالقرب من منزل رجل الدين البارز عيسى قاسم، وتفجير في 27 أكتوبر/تشرين الأول استهدف حافلة للشرطة وأسفر عن مقتل شرطي واحد وإصابة ثمانية آخرين.

في 31 ديسمبر/كانون الأول، ذكرت الصحف المحلية أن السلطات حاكمت مجموعة من 60 شخصاً متورطين مع جماعة مسلحة محلية، تسمى سرايا الأشر، لدورهم في مقتل أحد عناصر الشرطة خارج ساعات العمل في 29 يناير/كانون الثاني، واختراق سجن جو في 1 يناير/كانون الثاني، حيث قام المهاجمون بإطلاق سراح 10 مساجين من الشيعة وقتلوا حارساً.

في 1 أكتوبر/ تشرين الأول، وفقاً لتقارير إعلامية، قامت الجماعة المسلحة الشيعية "وعد الله" والتي تعتقد الحكومة أنها مرتبطة بسرايا الأستر، بتفجير عبوة ناسفة محلية الصنع مستهدفة نقطة تفتيش تابعة لوزارة الداخلية في منطقة الديه أثناء إحتفالات عاشوراء، وقد أصيب خمسة من عناصر الشرطة.

أفاد زعماء طوائف دينية من غير المسلمين أنه ما زال هناك بعض المسلمين الذين يغيرون انتماءاتهم الدينية، على الرغم من الضغوط المجتمعية المستمرة لعدم القيام بذلك، ولكن الذين قاموا بذلك مازالوا غير مستعدين للتحدث علناً أو خفية عن تغيير دينهم خشيةً من المضايقة أو التمييز ضدهم.

أفادت منظمات غير حكومية تعمل في مجال الخطاب المدني والحوار بين الأديان أن التوترات الإقليمية بين السنة والشيعية والانقسامات السياسية التاريخية ما زالت تؤثر محلياً. ذكر ممثلو الشيعة أن استمرار معدل البطالة المرتفع وسط طائفهم، والفرص المحدودة للارتقاء بالحراك الاجتماعي، وتدني الوضع الاجتماعي الاقتصادي للشيعة الذي تفاقم بسبب التمييز المستمر ضدهم في القطاع الخاص، كانت عوامل أدت إلى تعاضد التوترات بين الطائفتين. ولأن الدين والانتماء السياسي غالباً ما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من الحوادث بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط.

كان من المقرر أن يبدأ في أوائل عام 2018 بناء كاتدرائية لتكون مقرّاً للكنيسة الرسولية الكاثوليكية لشمال الجزيرة العربية، وذلك على أرض تبرع بها الملك. صرح قادة المجتمع المسيحي بأنهم قد أحرزوا بعض التقدم في العثور على مكان لمقبرة جديدة لغير المسلمين. وكانت هناك مرافق لحرق الموتى للطائفة الهندوسية.

كان هناك العديد من المعابد السيخية والهندوسية في أنحاء البلاد. يقال إن معبد شري كريشنا الهندوسي يبلغ من العمر أكثر من 200 عام، وكثيراً ما يزوره مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، بما في ذلك ولي العهد. ضمت البلاد أيضاً كنيسة يهوديا وأكثر من اثني عشر كنيسة مسيحية. لم يكن هناك معبد بوذي مسجّل، إلا أن بعض الجماعات البوذية كانت تجتمع في مرافق خاصة.

توفرت على نطاق واسع الأطعمة الخاصة بالمناسبات الدينية والزينات والمُصنّقات والكتب أثناء الأعياد المسيحية والهندوسية الرئيسية، وكانت أشجار عيد الميلاد والزينات المزخرفة من السمات البارزة في مراكز التسوق والمطاعم والمقاهي والفنادق. ظلت وسائل الأبناء تنشر تقارير مطبوعة عن الاحتفالات بالأعياد الدينية غير المسلمة، بما في ذلك احتفالات عيد الميلاد والمهرجانات الهندوسية مثل عيد ديوالي وهولي.

وفقاً لأقليات دينية، كانت هناك درجة عالية من التسامح في المجتمع إزاء معتقدات الأقليات الدينية وتقاليدها، رغم أن المواقف المجتمعية والأعراف السائدة ثبّطت التحول عن الإسلام. أظهرت التقارير الإخبارية المحلية خلال العام أنشطة الأقليات الدينية، بما في ذلك الإعلانات عن التغييرات في رئاسة الطوائف، وفرق موسيقية مسلمة تعزف في احتفالات عيد الميلاد، وفعاليات رياضية نظّمها مجتمع السيخ.

تكرر بعض وسائل التواصل الاجتماعي مزاعم بأن قادة شيعة بارزين يؤيدون الإرهاب أو منخرطون في ما وصف بـ "سلوك الخيانة". ما زالت هناك تعليقات تشير إلى المعارضين السياسيين من الشيعة بأنهم "تابعون لإيران" وبأنهم "متآمرون انقلابيون". واتهمت مواقع تواصل اجتماعي أخرى شخصيات سنية بارزة بأنهم من "اتباع داعش" و "كلاب" و "تكفيريين" (مسلمون يقتلون مسلمين آخرين لا يتبعون نفس المعتقد).

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

التقى السفير وغيره من مسؤولي السفارة وممثلي وزارة الخارجية الأمريكية مع مسؤولين حكوميين لحثهم على احترام حرية التعبير للجميع، بمن فيهم رجال الدين، وضمان حصول أفراد الطائفة الشيعية على فرص متكافئة للحصول على العمل والخدمات، ومتابعة المصالحة بين الحكومة والمجتمعات الشيعية، والسماح للسجناء بممارسة شعائرهم الدينية. في أغسطس/ آب، دعى وزير الخارجية الأمريكية الحكومة "للتوقف عن التمييز ضد المجتمعات الشيعية." وواصل المسؤولون الأمريكيون، بشكل علني وفي اجتماعات خاصة، دعوة الحكومة إلى إجراء إصلاحات سياسية تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني.

وقد استمر السفير وغيره من مسؤولي السفارة في عقد لقاءات منتظمة مع الزعماء الدينيين من جميع الأديان وممثلي منظمات غير حكومية، والمجموعات السياسية لمناقشة حريتهم الدينية ورفاهية المعتقلين، وحرية التعبير فيما يتعلق بالممارسات الدينية.